هل خطا الاتحاد الأوروبي خطوته أولى للاعتراف بطالبان

وزير خارجية الحركة يطلب المزيد من الوقت لإرساء الأمن وبحث مسألة تعليم الفتيات

اللقاء الذي عقده الأوروبيون مع وفد من طالبان الثلاثاء في الدوحة يثير التساؤل عما إذا كان الاتحاد الأوروبي قد بدأ السير على خطى الولايات المتحدة بقطع خطوة أولى نحو الاعتراف بنظام حركة طالبان الأفغانية؟ خاصة أن هذه المحادثات تزامنت مع تخصيص التكتل الأوروبي مبلغ مليار يورو للشعب الأفغاني والدول المجاورة.

محادثات مباشرة مع طالبان

الدوحة – بعث اللقاء الذي جمع مسؤولين أوروبيين وأميركيين مع وفد من طالبان في العاصمة القطرية الدوحة بإشارات مفادها أن الاتحاد الأوروبي قد قطع خطوة أولى نحو الاعتراف بنظام الحركة التي استولت على الحكم مؤخرا في أفغانستان.

وتزامن هذا اللقاء مع إعلان الاتحاد الأوروبي عن تخصيصه مليار يورو لبرنامج مساعدات لأفغانستان حسب ما أفادت به رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، ما زاد الشكوك حيال إمكانية اعتراف التكتل بسلطة طالبان تحت عناوين مختلفة على غرار مساعدة الأفغان.

أورسولا فون دير لاين

علينا القيام بكل ما في وسعنا لتجنب انهيار كبير في أفغانستان

وقالت دير لاين الثلاثاء في بيان "علينا القيام بكل ما في وسعنا لتجنب انهيار إنساني واجتماعي – اقتصادي كبير في أفغانستان. الشعب الأفغاني يجب ألا يدفع ثمن أعمال طالبان. لذلك فإن حزمة الدعم موجهة إلى الشعب الأفغاني ودول الجوار التي كانت أول من قدم له المساعدة".

وأضافت أن "الحزمة تشمل 300 مليون يورو لغايات إنسانية سبق أن اتُّفق عليها. هذه المساعدة الإنسانية ستواكبها مساعدة إضافية مخصوصة تتعلق بلقاحات (كورونا) وتأمين مساكن وكذلك حماية المدنيين وحقوق الإنسان".

اتُّخذ القرار بالاتفاق مع الدول الأعضاء خلال اجتماع وزراء التنمية الذين قرروا "اعتماد مقاربة مدروسة لتقديم دعم مباشر للشعب الأفغاني بهدف تجنب كارثة إنسانية دون إضفاء شرعية على حكومة طالبان المؤقتة".

وسيكون هدف التمويل الأوروبي دعم الشعب مباشرة وسينقل عبر المنظمات الدولية على الأرض.

وأوضحت المفوضية أن مساعدة الاتحاد الأوروبي لأفغانستان على تحقيق التنمية الشاملة تبقى في المقابل "مجمدة"، مشيرة إلى أن الاتحاد الأوروبي وضع خمسة معايير "ويجب الالتزام بها قبل أن يتسنى استئناف التعاون على تحقيق التنمية بشكل منتظم".

وسيتوجب على طالبان خصوصا احترام حقوق الإنسان الأساسية لاسيما حقوق المرأة، ويجب أن تكون الحكومة الأفغانية جامعة وتتيح إيصال المساعدة الإنسانية.

وتسعى طالبان لنيل اعتراف دولي بشرعية سلطتها في أفغانستان والحصول على مساعدات لتجنيب البلاد كارثة إنسانية وتخفيف الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش دعا الاثنين العالم إلى ضخّ السيولة في البلاد لتجنّب انهيارها اقتصادياً.

وقالت المتحدثة باسم الاتحاد الأوروبي نبيلة مصرالي إنّ مسؤولين أميركيين وأوروبيين سيلتقون ممثّلين عن السلطات الجديدة في أفغانستان لإجراء محادثات بوساطة قطرية في الدوحة.

وأضافت أن من شأن الاجتماع أن "يتيح للجانب الأميركي والأوروبي معالجة قضايا" تشمل توفير ممر آمن للراغبين في المغادرة، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية، واحترام حقوق المرأة، وتجنّب تحوّل أفغانستان إلى ملاذ للجماعات الإرهابية.

وقالت مصرالي إن اللقاء "غير الرسمي سيجرى على المستوى التقني ولا يشكل اعترافا بالحكومة الانتقالية".

وعقدت طالبان السبت والأحد اجتماعات مع مسؤولين من الولايات المتحدة في قطر.

من جهته قال وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل إنّ التكتّل يتطلّع إلى تعزيز مساعداته المباشرة للشعب الأفغاني في مسعى لتجنيب البلاد الانهيار.

وقال بوريل عقب محادثات مع وزراء التنمية الأوروبيين "لا يمكننا أن نكتفي بالانتظار ورؤية ما سيحصل. علينا أن نتحرك، وأن نتحرّك سريعا".

ويواجه المجتمع الدولي مهمة بالغة الدقة تكمن في توفير المساعدات الطارئة للشعب الأفغاني دون تقديم أي دعم لحكم طالبان.

وكانت طالبان قد استولت على السلطة في أفغانستان خلال أغسطس الماضي بالتزامن مع انسحاب الولايات المتحدة من البلاد بعد حرب استمرت 20 عاماً.

وإلى الآن لم يعترف أي بلد بشرعية حكم طالبان في أفغانستان.

ومن جانبه اعتبر المبعوث الخاص لوزير الخارجية القطري مطلق القحطاني أن الاعتراف بطالبان في الوقت الحالي "ليس أولوية" لبلاده.

وأكد القحطاني أثناء مداخلة في منتدى الأمن العالمي الذي عقد في الدوحة الثلاثاء أن أبرز الأولويات هي الوضع الإنساني والتعليم وحرية تنقل المسافرين.

يأتي ذلك في الوقت الذي اكتفت فيه طالبان بتقديم وعود إلى المجتمع الدولي بشأن مطالبه المتعلقة باحترام حقوق المرأة وإرساء الأمن في وقت تشهد فيه البلاد تصاعدا لهجمات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) – ولاية خراسان العدو اللدود لطالبان.

وناشد القائم بأعمال وزير الخارجية الأفغاني أمير خان متقي الاثنين مختلف بلدان العالم إقامة علاقات جيدة مع بلاده.

وقال الوزير في فعالية نظمها مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني في معهد الدوحة للدراسات العليا "المجتمع الدولي يحتاج لأن يبدأ التعاون معنا... بذلك سنتمكن من وقف انعدام الأمن وسنتمكن من التواصل بإيجابية مع العالم في الوقت ذاته".

لكن طالبان أحجمت حتى الآن عن تقديم أي تنازلات في ما يتعلق بالسماح للفتيات بالعودة إلى المدارس الثانوية، وهو أحد المطالب الرئيسية للمجتمع الدولي، بعد قرار الشهر الماضي الذي ينص على أن مدارس ما بعد الصف السادس لن تستقبل سوى الفتيان.

وقال متقي إن حكومة الإمارة الإسلامية –في إشارة إلى حكومة طالبان التي تحكم أفغانستان– تتحرك بحذر لكن لم يمض على توليها السلطة سوى بضعة أسابيع ولا يمكن توقع أن تستكمل الإصلاحات في هذا الوقت الوجيز بينما لم يتمكن المجتمع الدولي من تطبيقها على مدى 20 عاما في بلاده.

وأضاف "كان لديهم الكثير من الموارد المالية وكان لديهم دعم دولي قوي لكن في الوقت ذاته تطلبون منا أن ننفذ كل الإصلاحات في شهرين؟".

وتتعرض الإدارة الجديدة لانتقادات مستمرة بسبب نهجها في ما يتعلق بتعليم الفتيات، والذي يعتبر واحدا من عدد محدود من المكاسب الإيجابية الواضحة للتواجد الغربي على مدى عقدين في أفغانستان.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش "إن طالبان أخلفت وعودا بشأن ضمان حقوق النساء والفتيات وإن الاقتصاد لا يمكن أبدا إصلاحه إذا منعت النساء من العمل".

وتحاول طالبان بعث رسائل طمأنة بشأن قدرتها على كبح تنظيم داعش – ولاية خراسان، حيث أشار أمير خان إلى أن قوات طالبان تسيطر سيطرة كاملة على البلاد وقادرة على احتواء التهديد من مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية الذين أعلنوا مسؤوليتهم عن سلسلة من الهجمات الدامية في الأسابيع الأخيرة، منها التفجير الذي وقع الأسبوع الماضي في مسجد شيعي بمدينة قندوز في شمال البلاد.

أردوغان يسعى لاستغلال قمة العشرين لانتزاع موافقة من بايدن على شراء أسلحة أميركية

أنقرة – يسعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى استغلال قمة العشرين المقبلة لانتزاع موافقة من نظيره الأميركي جو بايدن حول شراء طائرات حربية أميركية.

وقالت وكالة بلومبرغ، نقلاً عن مسؤولين تركيين، إن أنقرة أرسلت الشهر الماضي طلبًا رسميًا إلى الولايات المتحدة لشراء 40 طائرة جديدة من طراز أف – 16 بلوك 70 وحوالي 80 مجموعة من شركة لوكهيد مارتن.

وقال المسؤولون إن الصفقة المحتملة البالغة قيمتها 6 مليارات دولار سيكون من الصعب الفوز بها، مشيرين إلى معارضة الكونغرس لشراء تركيا أس – 400 ورفض أنقرة إدارة ظهرها للأنظمة الروسية سيكونان السبب.

وتسبب شراء تركيا لمنظومة أس – 400 في يوليو 2019 في حدوث تمزق خطير في العلاقات مع حليفها في حلف شمال الأطلسي (الناتو). وردت واشنطن بإخراج سلاح الجو التركي من برنامج المقاتلة الضاربة المشتركة أف – 35 وأنهت مشاركة الشركات التركية في الإنتاج الصناعي لأجزاء الطائرة.

وقبل طردها، خططت تركيا للحصول على 120 طائرة من طراز أف – 35.

هل ينجح أردوغان في إقناع بايدن؟

وتخشى الولايات المتحدة أن يتمكن الفنيون الروس من استخدام أس – 400 لجمع المعلومات الاستخبارية عن الطائرة أف – 35 من خلال العمل بجانبها داخل دولة عضو في الناتو.

لكن تركيا دافعت بقوة عن الشراء من روسيا باعتبارها مسألة سيادة وطنية، على الرغم من العقوبات الأميركية ضد مسؤولي صناعة الدفاع الأتراك ووكالة المشتريات الرئيسية بعد الاختبار التشغيلي الأول لمنظومة أس – 400 في أكتوبر 2020.

وقالت بلومبرغ إن أردوغان يتوقع لقاء بايدن خلال قمة مجموعة العشرين في روما نهاية الشهر الجاري، على الرغم من عدم الإعلان عن مثل هذا الاجتماع والمعلومات حول كيفية نظر بايدن إلى الطلب.

وقالت المصادر التي تحدثت شريطة عدم الكشف عن هويتها إن أنقرة تتطلع إلى تأمين طائرات متوافقة مع حلف شمال الأطلسي.

وكانت مصادر أخرى قد كشفت في وقت سابق عن مساع تركية لشراء العشرات من الطائرات المقاتلة من طراز أف – 16 ونحو 80 مجموعة تحديث لأسطولها الحالي من طائرات أف – 16.

وتسعى تركيا إلى تحديث قوتها الجوية بعد أن مُنعت من شراء مقاتلات الشبح من الجيل الخامس من طراز أف – 35 في وقت سابق.

وفي يونيو الماضي أشار الرئيس أردوغان، بعد لقائه الشخصي الأول مع بايدن خلال القمة السنوية لحلف الناتو في بروكسل، إلى أن موقف تركيا لم يتغير في حالة الجمود السياسي بشأن صواريخ الدفاع الجوي أس – 400، وهو الأمر الذي تسبب في حدوث أزمة أدت إلى عقوبات أميركية على صناعتها الدفاعية.

وتابع "لقد عبرنا عن نفس الأفكار بشأن أس – 400 للرئيس (بايدن) كما فعلنا من قبل وعبرنا أيضًا عن نفس الأفكار حول طائرات أف – 35".

وفي نهاية سبتمبر الماضي قال أردوغان بعد محادثات مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين إن تركيا تبحث اتخاذ المزيد من الخطوات المشتركة في ما يتعلق بالصناعات الدفاعية مع روسيا في مجالات مثل محركات الطائرات والطائرات المقاتلة والغواصات وذلك على الرغم من تحذير أميركي من فرض المزيد من العقوبات.

وأضاف أنه اقترح خلال اجتماعه مع بوتين العمل مع روسيا في بناء محطتي كهرباء أخريين تعملان بالطاقة النووية وأن بوتين اقترح تطوير منصات إطلاق صواريخ في الفضاء.

وعندما أشار أردوغان قبل ذلك إلى أن تركيا قد تشتري المزيد من بطاريات أس – 400 قالت واشنطن إن أنقرة ستواجه المزيد من الإجراءات بموجب قانون أميركي يعاقب الدول على شراء السلاح الروسي.

فرنسا تبدأ تسليم قاعدة كيدال في مالي لقوات حفظ السلام الأممية والجيش

باريس – بدأت فرنسا الثلاثاء تسليم قاعدة كيدال في شمال مالي إلى قوات حفظ السلام الأممية والجيش، ضمن استراتيجية باريس لدفع الجيوش المحليّة إلى مواجهة الجهاديين في الساحل.

وأعلنت رئاسة الأركان الفرنسية أن "قوة برخان بدأت صباح الثلاثاء المرحلة الأخيرة من تسليم قاعدة كيدال في شمال مالي لبعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي والجيش المالي".

وقال المتحدث باسم رئاسة الأركان الكولونيل باسكال ياني إن "الموكب اللوجستي الأخير غادر إلى غاو هذا الصباح (صباح الثلاثاء) عند الساعة الخامسة. مجموعة من قوة برخان ستبقى في المكان من أجل الإجراءات الإدارية واللوجستية الأخيرة".

وباشرت باريس في يونيو إعادة تنظيم وجودها العسكري في منطقة الساحل، لاسيّما من خلال مغادرة القواعد الواقعة في أقصى شمال مالي (كيدال وتمبكتو وتيساليت)، والتخطيط لتقليص عديد قواتها في المنطقة بحلول عام 2023 ليتراوح بين 2500 و3 آلاف عنصر، مقابل أكثر من 5 آلاف حاليا.

وأضاف المتحدث أن "نقل (القاعدة) إلى مينوسما والقوات المسلحة المالية سيصبح نهائيا في غضون عشرة أيام"، مشددا على "التنسيق الوثيق مع السلطات والجيش" في مالي.

وتوترت العلاقات بين باريس وباماكو في الخامس والعشرين من سبتمبر، عندما اتّهم رئيس الوزراء المالي الانتقالي تشوغيل كوكالا مايغا فرنسا المنخرطة عسكريا في بلاده منذ العام 2013، بأنها "تخلت في منتصف الطريق"، لتبرير احتمال استعانة باماكو بشركة فاغنر الخاصة الروسية، التي يُقال إنها مرتبطة بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وحدة تابعة لبرخان ستبقى في كيدال حسب متحدث باسم رئاسة الأركان الفرنسية مضيفا أنه سيكون عليها تطمين شركاء فرنسا

وأوضح المتحدث أن الوحدة التابعة لبرخان التي ما زالت في كيدال ولم يكشف عن عديدها "لأسباب أمنية"، سيكون عليها "تطمين" شركاء فرنسا، مشيرا إلى أن العملية "تسير وفق الضوابط المرسومة وتحت السيطرة وآمنة".

وتعدّ مينوسما في كيدال 1300 جندي من غينيا وتشاد. أما القوات المسلحة المالية فتضمّ من جهتها 400، وفق المصدر نفسه.